الأمم المتحدة S/2024/813

مجلس الأمن

Distr.: General
11 November 2024
Arabic
Original: English

**رسالة مؤرخة 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لسويسرا وسيراليون والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة**

تودّ سويسرا وسيراليون، بوصفهما الرئيسين المشاركين لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن التابع لمجلس الأمن وبالتعاون الوثيق مع المملكة المتحدة، إطلاعكم على المذكرة الموجزة لوقائع اجتماع فريق الخبراء غير الرسمي بشأن الحالة في ميانمار (انظر المرفق).

ونرجو ممتنين تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

*(توقيع)* مايكل عمران **كانو**
الممثل الدائم لسيراليون لدى الأمم المتحدة

*(توقيع)* باسكال **بيريسفيل**
الممثلة الدائمة لسويسرا لدى الأمم المتحدة

*(توقيع)* باربرا **وودوارد**
الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة



الرجاء إعادة استعمال الورق

**مرفق الرسالة المؤرخة 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 الموجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لسويسرا وسيراليون والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة**

## فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن التابع لمجلس الأمن

### موجز وقائع الاجتماع الذي عقد بشأن ميانمار في 30 أيلول/سبتمبر 2024

في 30 أيلول/سبتمبر 2024، عقد فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن اجتماعاً بشأن الحالة في ميانمار. واستمع الأعضاء إلى إحاطة قدمتها المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بميانمار، جولي بيشوب، برفقة زملاء من الأمم المتحدة. واختُتم الاجتماع باستعراض للتوصيات الرئيسية قدمته هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وملاحظات إضافية بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات أدلى بها مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع.

#### أسئلة طرحها أعضاء المجلس

طرح أعضاء مجلس الأمن أسئلة متعددة حول مشاركة المرأة في عمليات السلام والعمليات السياسية في ميانمار، بما في ذلك عن دور المنظمات الإقليمية بهذا الشأن، وأولويات المبعوثة الخاصة في تعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في ميانمار، وفي الاتصالات التي تجريها مع جميع الأطراف والبلدان المجاورة. كما أثار أعضاء المجلس عدة أسئلة بشأن التعاملات السابقة والمقبلة للمبعوثة الخاصة مع المنظمات النسائية وممثلات المجتمع المدني النسائي داخل البلد وخارجه، والدعم المتاح للناجين والناجيات من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، وسبل التصدي للأعمال الانتقامية ضد المدافعات عن حقوق الإنسان. كما طُرحت أسئلة حول عدم جدوى وشمولية الانتخابات المزمع إجراؤها، والخطوات التالية البديلة في العملية السياسية إذا لم تتم الانتخابات، وتفاعل الأمم المتحدة مع السلطات العسكرية وكيفية تأثير ذلك على عمل الأمم المتحدة في مجال المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان، وإطار عمل المجلس الاستشاري للوحدة الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن، وكيفية ضمان أن استيفاء المعايير الدولية بشأن العودة الطوعية للاجئي الروهينغا من كوكس بازار.

## النقاط الرئيسية التي أثيرت في الاجتماع

#### الوضع السائد حاليا في ميانمار

- بعد مرور أكثر من ثلاث سنوات ونصف على استيلاء الجيش على السلطة في عام 2021، يشهد النزاع في ميانمار تصاعدا في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك راخين وشمال شان وكاشين وماندالاي، بما من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم الوضع الإنساني العنف الذي لا يتم الإبلاغ عنه في كثير من الأحيان بسبب القيود المفروضة على الوصول إلى المجتمعات المحلية. ولا تزال النساء والفتيات يتأثرن بشكل غير متناسب بالنزاع وبالوضع الإنساني المتردي؛ وهن يواجهن مخاطر متزايدة في التعرض للاتجار بالبشر وللعنف الجنسي والجنساني وللاستغلال.

- أعلن المجلس الإداري للدولة أنه سيُجري تعدادًا سكانيًا في إطار الاستعداد للانتخابات الوطنية التي ستُجرى في عام 2025. وقد أعربت الأمم المتحدة عن قلقها إزاء نية الجيش المضي قدما في إجراء الانتخابات وسط اشتداد النزاع وانتهاكات حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد، وأشارت إلى أنه من غير المرجح أن تكون الانتخابات شاملة للجميع وهناك احتمالات لأن تزيد من تصاعد وتيرة العنف.

- على الرغم من تقلص المساحة المدنية وانعدام الأمن، قامت النساء بدور حاسم في قيادة الاحتجاجات السلمية ضد استيلاء الجيش على السلطة، حيث شكلن حركة موحدة مؤيدة للديمقراطية على نطاق مختلف الانتماءات العرقية والدينية، وكنّ بمثابة الأصوات الداعية إلى مساعدة المحتاجين، وعملن كأفراد ضمن أفرقة النجدة.

- في حوارها مع المبعوثة الخاصة للأمين العام، كانت القيادات النسائية تطرح دائما خمسة طلبات رئيسية إلى المجتمع الدولي بشأن بما يلي: (أ) الحاجة الماسة إلى تقديم الدعم الإنساني والحماية للنساء والشباب والأطفال، لا سيما في مناطق النزاعات المندلعة؛ (ب) التمويل المرن للنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن؛ (ج) التمويل المباشر والمرن لفائدة المنظمات المحلية، ومنها بالأخص تلك التي تقودها النساء وتمثل الفئات المهمشة كالأشخاص ذوي الإعاقة والشباب والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية؛ (د) الحاجة إلى توفير الحماية من الهجمات التي تستهدف النساء والشباب والأطفال والمدافعين عن حقوق الإنسان؛ (هـ) زيادة التعرف على القيادات والمبادرات والشبكات النسائية الإقليمية والدولية والتواصل معها في جميع أنحاء العالم من أجل المشاركة بشكل أوسع.

- يعكف المجلس الاستشاري للوحدة الوطنية حالياً على تطوير سياسة بشأن المرأة والسلام والأمن، تكون بمثابة متابعة لورقة الموقف بشأن المساواة بين الجنسين التي نُشرت في تموز/يوليه 2023. وسيتم الانتهاء من إعداد هذه السياسة في أواخر عام 2024، وهي ستتطلب موارد مالية لتنفيذها. ومستوى فرادى الدول، يجري العمل أيضا على تطوير سياسات المرأة والسلام والأمن من قبل جهات فاعلة مختلفة، وسوف يتطلب تنفيذ تلك السياسات موارد مالية أيضاً.

- تواصل المبعوثة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة الحوار مع كل الجهات صاحبة المصلحة، بمن فيها جميع أطراف النزاع والبلدان المجاورة والجهات الفاعلة الدولية والإقليمية، وكذلك مع الشركاء من النساء والشباب، وهي ملتزمة في ذلك بمبادئ وقيم الأمم المتحدة، وبالعمل ووفقاً لقرار مجلس الأمن 2669 (2022). وتدعم المبعوثة الخاصة أيضا رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) في التنفيذ الفعال لتوافق الآراء ذي النقاط الخمس للرابطة.

**العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاعات**

- هناك أنماط مستمرة من الاغتصاب ومن الأشكال الأخرى للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع والعنف الجنساني، التي تستهدف النساء والفتيات والرجال والصبيان والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية في ميانمار. وقد تلقت الأمم المتحدة تقارير تفيد باستخدام الاغتصاب كتكتيك حربي أثناء العمليات العسكرية، وباستخدام العنف الجنسي أثناء الاحتجاز كأداة للقمع السياسي. والأشخاص المرتبطون بحركات المقاومة يتم استهدافهم عبر الإنترنت، بما في ذلك من خلال نشر الصور الجنسية الفاضحة والتهديدات بالعنف الجسدي.

- يعاني الناجون والناجيات من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات من أضرار جسدية ونفسية وإنجابية واجتماعية خطيرة. وتشير التقديرات إلى أن حالات العنف الجنسي والجنساني لا يتم غالبا الإبلاغ عنها بسبب غياب آليات الإحالة الفعالة وبسبب الوصم والخوف من الانتقام. وتسود حالة من الإفلات من العقاب على جرائم العنف الجنسي والعنف الجنساني.

- في غياب الخدمات العامة الفعالة، تتصدر المنظمات ذات القيادات النسائية ومنظمات حقوق المرأة والمنظمات المجتمعية طليعة الجهات التي تقدم خدمات الاستجابة الأولية وخدمات دعم الصحة النفسية للناجيات والناجين من العنف الجنسي والعنف الجنساني ولمجتمعاتهم. إلا أن هذه المنظمات تواجه تحديات شديدة بسبب انعدام الأمن والخوف من الانتقام ونقص التمويل. وهناك حاجة إلى تمويل طويل الأجل مرن وسريع وغير مخصص حتى تتمكن المنظمات المحلية في الميدان من تلبية الاحتياجات الفورية للناجين وتزويدهم بالخدمات الطبية والنفسية والاجتماعية والقانونية والاقتصادية الطويلة الأجل والشاملة.

- الغالبية العظمى من حالات العنف الجنسي والجنساني التي يتم إبلاغ الأمم المتحدة بها تقترفها قوات ميانمار المسلحة والميليشيات التابعة لها، وهناك في الوقت نفسها تقارير تفيد بحالات ارتكبتها قوات الدفاع الشعبي وقوات الدفاع المحلية والمنظمات العرقية المسلحة. وقوات ميانمار المسلحة مدرجةٌ منذ عام 2018 ضمن المرفق الأول بتقرير الأمين العام عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. وقد تم التوقيع على بيان مشترك بشأن التصدي للعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات بين حكومة ميانمار والأمم المتحدة في عام 2018، لكنّ خطة العمل ذات الصلة لم يتم تنسيقها مع الأمم المتحدة أو مع المجتمع المدني ولم يتم الاسترشاد في إعدادها بنهج يركز على الناجين.

- أوفدت الأمم المتحدة مؤخراً كبير مستشاري شؤون حماية المرأة إلى مكتب المنسق المقيم من أجل تنسيق الجهود الرامية إلى دعم الناجيات والناجين من العنف الجنسي. ويواصل فريق الأمم المتحدة القطري العمل على منع العنف الجنسي والجنساني والتصدي لهما، بما في ذلك من خلال دعم منظمات المجتمع المدني النسائية والقيام بأنشطة التوعية داخل المجتمعات المحلية.

- مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع ملتزم بإبلاغ أصوات منظمات حقوق الإنسان النسائية وأصوات الناجيات، وذلك في إطار الحرص على عرض وجهات نظرهن وتجاربهن أمام المجتمع الدولي ومجلس الأمن، وعلى تسليط الضوء على الأنماط المستمرة للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع في ميانمار.

**الحالة الإنسانية**

- الحالة الإنسانية في ميانمار مُزرية للغاية. والتقديرات تُشير إلى أن أكثر من 18,6 مليون شخص، من بينهم 9,7 ملايين امرأة وفتاة، بحاجة إلى المساعدة الإنسانية؛ وهذا العدد في ازدياد. وهناك أكثر من 3 ملايين نازح داخليا. وقد خلّف وجود نظام صحي متأزم الملايين من البشر دون مأوى آمن، أو تعليم، أو غذاء وتغذية كافية، أو مياه شرب نظيفة. وشهدت الاحتياجات الإنسانية المتفاقمة تزايدا حادا بسبب تفشي الإسهال المائي الحاد والكوليرا في الآونة الأخيرة، فضلاً عن الفيضانات الناجمة عن إعصار ياغي. ولا تصل الجهات الفاعلة الإنسانية إلى أجزاء معينة من البلد إلا بشكل محدود، حيث تصل الخدمات إلى أقل من نصف الأشخاص الذين تستهدفهم

خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية لعام 2024، والبالغ عددهم 5,3 ملايين شخص. ولا تزال خطة 2024 تعاني من نقص حاد في التمويل، حيث تم حتى تموز/يوليه 2024 استلام فقط 27 في المائة من التمويل.

- حالة نساء وفتيات الروهينغيا في راخين تزداد تدهوراً. فالقيود المفروضة على التنقل والتمييز المنهجي وممارسات الابتزاز هي أمور مازالت تعيق حرية التنقل وحصول النساء والفتيات على التعليم والعمالة والخدمات، ومنها بالأخص الخدمات الصحية، التي تثير القلق بشكل خاص بالنسبة لضحايا العنف الجنسي ولأولئك الذين يحتاجون إلى رعاية إنجابية وطبية عاجلة. وتواصل الأمم المتحدة أيضا التحاور مع بنغلاديش والجهات الفاعلة الأخرى، مثل منظمة التعاون الإسلامي، بشأن الوضع في كوكس بازار.

- المنظمات المحلية المعنية بحقوق المرأة والمنظمات ذات القيادات النسائية تتصدر عملية تقديم المساعدات الإنسانية والخدمات المنقذة للحياة، وهي غالباً ما تسد الثغرات في إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها، وتعمل حيث لا تستطيع الجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى الوصول إلى المحتاجين. ويقدم صندوق ميانمار الإنساني وصندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني الدعم إلى المنظمات النسائية المحلية التي تعمل على مواجهة الأزمة الإنسانية.

**التوصيات**[1]

في القرارات بشأن ميانمار، ينبغي لمجلس الأمن أن يبقي على جميع الصيغ اللغوية المتعلقة بالمسائل الجنسانية الواردة في القرار 2669 (2022)، وأن يحث على تطبيقها بالكامل. كما يستطيع مجلس الأمن أن:

- يُقرّ بالدور القيادي للمرأة في الاحتجاجات السلمية التي أعقبت الانقلاب العسكري، وبالمساهمة الأساسية لمنظمات المجتمع المدني النسائية في جهود الإغاثة والتعافي، ويدعو إلى مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية وآمنة في جميع جوانب العملية السياسية وعملية صنع القرار، بما في ذلك تنفيذ توافق الآراء ذي النقاط الخمس لرابطة أمم جنوب شرق آسيا.

- يُدين بشدة التهديدات والاعتداءات وعمليات القتل وجميع أشكال العنف، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني المرتبط بالنزاع، التي يتعرض لها المدنيون، بمن فيهم النساء والفتيات، ويدعو إلى الإفراج الفوري عن جميع السجناء المحتجزين بشكل تعسفي، بمن فيهم المدافعات عن حقوق الإنسان والناشطات والمتظاهرات والمحاميات والصحفيات، ويحث على محاسبة مرتكبي العنف الجنسي.

- يدعو إلى إتاحة الوصول إلى أراضي ميانمار بشكل فوري ودون عوائق لفائدة الجهات المراقبة المستقلة، ومنها آلية التحقيق المستقلة لميانمار.

(1) هذه التوصيات هي عبارة عن مقترحات مقدّمة في الاجتماع من مشاركين من الأمم المتحدة، أو مستمدة من ورقة المعلومات الأساسية التي أعدتها أمانة فريق الخبراء غير الرسمي قبل الاجتماع، وهي ليست توصيات مقدمة من فريق الخبراء غير الرسمي ككل أو من أعضاء مجلس الأمن.

- يدعو إلى رفع القيود المفروضة على التنقل التي تؤثر على شعب الروهينغا، وإلى الحرص على أن تصل المساعدات الإنسانية بشكل كامل وآمن ومستدام وحر إلى جميع المحتاجين، مع إيلاء الاهتمام الواجب للاحتياجات المتباينة للنساء والفتيات.

- يهيب بالسلطات وبالجهات الشريكة الدولية أن توسّع نطاق الحماية والمساعدة المقدَّمة للنساء والفتيات، لتشمل الحصول على سبل كسب العيش وتوفير سبل الحصول على الخدمات التي تمس الحاجة إليها في مجال الصحة الجنسية والإنجابية وخدمات الوقاية من العنف الجنساني والتصدي له، وأن تلبي الاحتياجات الخاصة لدى السكان النازحين داخليًا واللاجئين.

- يدعو قوات ميانمار المسلحة، بما في ذلك القوات المرتبطة بها والمليشيات التابعة لها، إلى التعاون مع الأمم المتحدة من أجل الاتفاق على خطة عمل مشتركة تمنع وتنهي قتل الأطفال وتشويههم، والعنف الجنسي ضد الأطفال، والهجمات على المدارس والمستشفيات، واختطاف الأطفال.

وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لأعضاء المجلس القيام بما يلي:

- دعم الجهود التي تبذلها المبعوثة الخاصة من أجل التفاعل بشكل منهجي مع النساء من المجتمع المدني، داخل البلد وخارجه، ومن أجل التعاون مع الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا في النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

- الطلب إلى المبعوثة الخاصة أن تقدم معلومات مستكملة دورية عن المبادرات والتحديات في تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وعن اتصالاتها مع كل الجهات صاحبة المصلحة، بمن فيها منظمات المجتمع المدني ذات القيادات النسائية، وعن مدى توافر الخبرات والقدرات بشأن المساواة بين الجنسين في مكتبها.

- حث رابطة دول جنوب شرق آسيا على إعطاء الأولوية لمشاركة المرأة المشاركة الكاملة والمتساوية والآمنة والهادفة في جميع الجهود الدبلوماسية لإنهاء الأزمة.

- الاستمرار في التنديد بالاعتداءات على المدافعات عن حقوق الإنسان وإدانتها والإعراب عن التضامن والدعم، وضمان تهيئة بيئة آمنة وتمكينية تزيل أي قيود مفروضة على عملهن.

- دعوة الجهات الشريكة الدولية إلى توفير تمويل مرن طويل الأجل وقابل للتنبؤ لفائدة المنظمات ذات القيادات النسائية ومنظمات حقوق المرأة في ميانمار، وتقديم الدعم المادي لحماية المدافعات عن حقوق الإنسان، وكذلك تمويل خدمات الخطوط الأمامية وبرامج الحماية والمساعدة التي توفر خدمات دعم شاملة لفائدة الناجيات من العنف الجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاعات.

- التواصل بشكل هادف مع منظمات المجتمع المدني النسائية في جميع المناقشات المتعلقة بطرق تعزيز المساءلة والنهوض بالعدالة الدولية، ويشمل ذلك الجزاءات وأنواع الحظر واستخدام المحاكم الدولية والمحاكم الوطنية في البلدان التي تطبِّق قوانين الولاية القضائية العالمية.

- الدعوة إلى التنفيذ التام للتدابير المؤقتة التي فرضتها محكمة العدل الدولية، وإحالة الوضع في ميانمار إلى المدعي العام بالمحكمة الجنائية الدولية بموجب المادة 14 من نظام روما الأساسي، وطلب التحقيق في الجرائم المزعومة، ومنها العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات.

- المساعدة على توثيق العنف الجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، المرتكب في ميانمار.
- تنظيم جلسات مفتوحة لمجلس الأمن بشأن ميانمار، وتوجيه الدعوة إلى آلية التحقيق المستقلة لميانمار وإلى النساء من المجتمع المدني لتقديم إحاطات منتظمة.